

في بلاغ المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف دش):

التنديد بالحملة الاعلامية ضد الفيدرالية وبالقمع ضد المجازين.

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا يوم **الثلاثاء 17 دجنبر 2013** بالمقر الوطني بالبيضاء، وقف في بدايته عند تزامن الاجتماع مع مرور ثلاثة وثلاثين سنة على اغتيال المناضل عمر بنجلون شهيد الحركة الاشتراكية و الطبقة العاملة، ومع مرور ثمان سنوات على وفاة المناضل عبد الرحمان شناف أحد قادة النقابة الوطنية للتعليم الذي وهب حياته دفاعا عن المدرسة العمومية وعن المطالب العادلة لنساء ورجال التعليم وقرر في هذا الشأن تنظيم زيارة ترحم على الفقيد يومي **18 و 20 دجنبر 2013**.

كما تدارس المكتب الوطني ما تم ترويجه اعلاميا حول مبلغ معين من مالية الفيدرالية الديمقراطية للشغل وذلك على بعد أيام من عقد المركزية اجتماع مجلسها الوطني، وفي هذا الإطار وبعد الاطلاع على العديد من الحقائق يسجل إيجابيا البلاغ الصادر عن المركزية في الموضوع، و يدين بشدة المحاولة اليائسة للنيل من المركزية التي لها هيأتها و آلياتها لمراقبة ماليتها. وناقش المكتب الوطني تقارير أولية حول أشغال الدورة الثانية من المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المخصصة أساسا لمناقشة مشروع برنامج العمل و الميزانية برسم سنة **2014**، حيث وقف على ضرورة المراجعة الفورية للقانون **07.00** التي من شأنها مراجعة التمثيلية داخل المجلس وتمكينه من صلاحيات واسعة في أفق الجهوية المتقدمة و تقاديا للنمطية التي أصبحت عليها مجالسها، كما وقف عند ضعف الإعانات المخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في غياب معايير واضحة، وعند عدم السماح للصحافة بمتابعة أشغالها، مما يجعلها عبارة عن غرف مغلقة لا تسمح للرأي العام الوطني والتعليمي بالإطلاع على المعلومة التي يكفلها الدستور.

وناقش المكتب الوطني أيضا مشروع الميزانية السنوية لوزارة التربية الوطنية الذي تم إعداده في عهد الحكومة السابقة بأرقام خادعة ومضامين لا تعكس أية رغبة في الإصلاح تعلق الأمر بالجانب التربوي أو الجانب التدبيري، وقرر عقد اجتماع مع مناصلي النقابة الأعضاء في المجالس الإدارية للأكاديميات لتقييم حصيلة هذه الدورة و بحث الآفاق.

و في إطار التحضير للاجتماع مع وزير التربية الوطنية والتكوين المهني **يومي 27 و 28 دجنبر 2013** ، ناقش المكتب الوطني تفاصيل القضايا التي تعترض النقابة الوطنية طرحها في محور الملفات المطلوبة و في محور قضايا إصلاح المنظومة التربوية ، ووقف مطولا عند التطورات الخطيرة التي يعرفها ملف المجازين على ضوء اجتماع المكتب الوطني مع كتاب الأقاليم يوم **14 دجنبر الجاري**. كما استحضر الرسالة المفتوحة التي وجهها الأساتذة المجازون إلى النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية. و في هذا الصدد فإن المكتب الوطني يدين بشدة الهجوم الوحشي الذي تواجه به قوات القمع المحتجات والمحتجون الذين يطالبون بشكل سلمي بحقهم في الترقية. ويرفض المقاربة الأمنية والزجرية التي تتعامل بها الحكومة مع ملفات نساء ورجال التعليم. إن المكتب الوطني إذ يؤكد أن النقابة الوطنية للتعليم ظلت تاريخيا هي الإطار الأصيل الذي تناقش فيه شغيلة التعليم مشاكلها وتحدد عبره أساليب المواجهة والنضال فإنه يعتبر ومن موقع المسؤولية النقابية والتربوية ان بداية إيجاد حل لملف المجازين تفرض ضرورة خلق أجواء مناسبة للحوار بتوقيف كل الإجراءات والمساطر في حق المحتجات والمحتجين والتي من شأنها تعقيد الملف أكثر، كما يؤكد نداءه للمجازين المنخرطين في النقابات والمؤمنين بدورها بضرورة المساهمة من جهتهم في خلق أجواء ملائمة في أفق الحوار القطاعي المقبل، كما يؤكد مبداه الثابت على دعم ومساندة النضالات المشروعة لكل الفئات التعليمية.

كما وقف على الطريقة غير المنصفة التي تمت بها معالجة الملفات الصحية والتدخل السافر لمصالح الوزارة في أشغال اللجنة الصحية التي من شأنها تفويض أشغالها والتشكيك في عملها، و يدعو الوزارة إلى التعجيل بنقل المستفيدين والمستفيدات من الحركة فوراً قصد العلاج والاستمرار في العمل لأن صحة شغيلة التعليم يجب أن تكون أيضا أولوية لدى الوزارة. وفي الأخير وقف المكتب الوطني على عدد من القضايا التنظيمية والاجتماعية التي اتخذها في إطار تفعيل قرارات المجلس الوطني **ليومي 3 و 4 نونبر 2013**.

المكتب الوطني

